جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري
كلية الحقوق
قسم الماستر السنة الثانية
تخصص القانون الدولي العام

الإجابة النموذجية في مقياس" القانون الدولي للبيئة

يظهر تطور المسار التأسيسي للقانون الدولي للبيئة توازيا وتكاملا بين تطور القواعد القانونية الدولية من جهة وصياغة الاتفاقيات الدولية الاطارية الملزمة من جهة أخرى، فمؤتمر ستوكهولم 1972 لم يقتصر على اصدار إعلان مبادئ غير ملزمة، بل أرسى مبادئ جوهرية كمبدأ 21 الذي اعتبر اساسا قانونيا عرفيا تطور لاحقا وأدمج في المعاهدات الدولية. وبالمثل، فإن إعلان ريو 1992 الذي طوّر 27 مبدأ جديدا (مبدأ المسؤولية المشتركة المتباينة، مبدأ الملوث يدفع، مبدأ الحيطة) لم تكن مجرد مبادئ توجيهية، بل مهدت الطريق لإصدار الاتفاقيات الدولية الاطارية الملزمة: اتفاقية التنوع البيولوجي الاطارية 1992، اتفاقية تغيير المناخ الإطارية 1992، وبروتوكول كيوتو 1997. هذا التكامل يعكس منهجا مرنا بدأ برفع الوعي القانوني وحصول التوافق الدولي (Soft Law) ثم انتقل تدريجيا إلى إقرار التزامات قانونية (Hard Law)، مما سهل انضمام ومصادقة أكثرية الدول على الاتفاقيات. (سبعة نقاط 07)

كما أثبت آليات مؤتمرات الأطراف (COP) أنها المحرك الأساسي للتطور المتواصل للقانون الدولي للبيئة، حيث تجسد التكامل بين المرونة والإلزام، فبروتوكول كيوتو 1997 كان نقطة انطلاق لتطور مستمر لهذه الالية فعلى سبيل المثال COP27 بشرم الشيخ 2022 أنشأت صندوق الخسائر والأضرار (مفهوم لم يكن موجودا في اتفاقية 1992)، و COP28 بدبي 2023 دعت للتحول بعيدا عن استغلال الوقود الأحفوري. هذا يثبت أن الاتفاقيات الإطارية أداة فعالة تتطور مع التطورات العلمية والسياسية، وأن القواعد اللينة في الاعلان تصبح قواعد قانونية ملزمة لاحقا عبر البروتوكولات. (سبعة نقاط 07)

الا ان هذا التوازي والتكامل النظري، لم يترجم في عمليا اذ يلاحظ ان هنالك فجوة واسعة بين صياغة القواعد والالتزامات القانونية وتطبيقها، حيث فشلت COP15كوبنهاغن 2009 في إنتاج اتفاق ملزم رغم الإجماع النظري على الأهداف، كذلك انسحاب الولايات المتحدة من بروتوكول كيوتو سنة 2001 ثم من اتفاقية باريس سنة 2017 ثم الرجوع سنة 2021، أثار تساؤلات جادة حول فعالية القانون الدولي للبيئة خاصة في ظل غياب آليات إنفاذ صارمة، فغياب آليات قضائية اذ لا توجد محكمة دولية متخصصة في البيئة، والاعتماد شبه كامل على الامتثال الطوعي. فرض البحث عن وسائل بديلة كالتقاضي على

المستوى الوطني الذي يتزايد ويتطور، لكن هذا لا يعوض ضعف التطبيق الذي يهدد فعالية خاصة الاتفاقيات الإطارية.(ستة نقاط 06)